Derna University Journal of Humanities and Social Sciences, Vol. 4, Issue 7, March 2026.

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Derna University Journal of Humanities and Social Sciences (DUJHSS)
Source Homepage: https://dujhss.uod.edu.ly
P-ISSN: 2959-6475 | E-ISSN: 2959-6483 | Impact Factor: 0. 84
https://doi.org/10.58987/dujhss.v4i7.239

أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على العبء الضريبي في ليبيا

"دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2023"

د. عازة يوسف الحصادي
أستاذ الاقتصاد المساعد بقسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد-جامعة درنة
a.alhasadi@uod.edu.ly

أ. حليمة خليفة الحصادي
محاضر بقسم الاقتصاد- كلية الاقتصاد- جامعة درنة
h.mohammed@uod.edu.ly

تاريخ الاستلام: 2025/10/16 ؛ **تاريخ القبول:** 2026/01/20 ؛ **تاريخ النشر:** 2026/03/02

الكلمات المفتاحية:
العبء الضريبي، الإيرادات النفطية، التضخم، الإنفاق الحكومي ، الناتج المحلي الإجمالي.

المستخلص

هدفت الدراسة للتعرف علي اثر بعض المتغيرات الاقتصادية المتمثلة في الإيرادات النفطية ، التضخم ، الإنفاق الحكومي ، الناتج المحلي الإجمالي علي العبء الضريبي في ليبيا خلال الفترة 1990–2023 وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعةARDL ، وأظهرت نتائج الدراسة أن الإيرادات النفطية لها تأثير سلبي علي العبء الضريبي وهذا يعني زيادة الإيرادات النفطية يقلل من الاعتماد علي الضرائب ، أما التضخم ، الإنفاق الحكومي ، الناتج المحلي الإجمالي لم تظهر أي تأثير علي العبء الضريبي مما يشير الي أن العلاقة بينها والعبء الضريبي ضعيفة وغير مستقرة خلال فترة الدراسة، وخلصت الدراسة انه ظل غياب التنويع الاقتصادي والاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية فإن فعالية النظام الضريبي في ليبيا تتأثر بشكل كبير بالمتغيرات الاقتصادية الكلية، وتوصي الدراسة بضرورة تحسين النظام الضريبي من خلال تطوير التشريعات الضريبية بما يتلاءم مع بيئة الاقتصاد الليبي.

The Impact of Some Economic Variables on the Tax Burden in Libya:

An Econometric Study for the Period 1990–2023

Dr. Aza Yousef Al-Hasadi
Assistant Professor of Economics, Department of Economics – Faculty of Economics, University of Derna

Halima Khalifa Al-Hasadi
Lecturer, Department of Economics, Faculty of Economics, University of Derna

Received :16/10/2025 Accepted: 20/01/2026 Published: 02/03/2026

Abstract

This study aimed to investigate the impact of selected economic variables—namely oil revenues, inflation, government expenditure, and gross domestic product (GDP)—on the tax burden in Libya during the period 1990–2023. The study employed the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model. The results revealed that oil revenues have a negative impact on the tax burden, indicating that an increase in oil revenues reduces reliance on taxes. However, inflation, government expenditure, and GDP showed no significant effect on the tax burden, suggesting a weak and unstable relationship between these variables and the tax burden over the study period. The study concludes that in the absence of economic diversification and due to the heavy dependence on oil revenues, the effectiveness of the tax system in Libya is highly influenced by macroeconomic variables. It recommends improving the tax system by developing tax legislation in line with the nature of the Libyan economy.

Keywords

Tax burden, oil revenues, inflation, government expenditure, Gross Domestic Product (GDP).

© The Author(s) 2026. This article is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License (CC BY-NC 4).

المقدمة :

تعد الضرائب إحدى الأدوات الرئيسة للسياسة المالية المستخدمة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية متعددة فهي تمثل الركيزة في توفير التمويل اللازم للنفقات العامة والتي تعتمد عليها الدول لتحقيق الاستقرار المالي وتحفيز النشاط الاقتصادي، وتحقيق العدالة الاجتماعية. وتزداد أهمية النظام الضريبي في ظل التحديات الاقتصادية المتعددة التي تواجه الدول الريعية التي تعتمد بشكل رئيسي على مصدر دخل واحد مثل الإيرادات النفطية (رزق ،2018) .

العبء الضريبي، كمفهوم اقتصادي ومالي، يشير إلى نسبة الضرائب المفروضة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهو مؤشر مهم لقياس مدى مساهمة الضرائب في تمويل الإنفاق العام .ويعكس مستوى الضغط الضريبي المفروض على الاقتصاد والمجتمع، وعند مقارنة العبء الضريبي بين الدول المتقدمة والدول الريعية نجد أن العبء الضريبي في الدول المتقدمة غالبا مرتفعا، وذلك لأنه يعكس كفاءة النظام الضريبي واستجابته للمتغيرات الاقتصادية . أما في الدول الريعية والتي من بينها ليبيا والتي تعتمد على الإيرادات النفطية بشكل كبير حيث تساهم العوائد النفطية بما يفوق 90% من إجمالي الإيرادات الحكومية ، لذا يتضح أن إيراداتها الضريبية محدودة الأمر الذي أثر سلبا في الجهد الضريبي وزاد من هشاشة المالية العامة .

بالرغم من كل المحالات التي تجري في سبيل إصلاح المنظومة الضريبية من اجل تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط (صندوق النقد الدولي، 2023). فقد ظلت مساهمة الإيرادات الضريبية في الميزانية العامة للدولة منخفضة ولم تشهد أي تحسن ملحوظ ، وذلك لعدم وجود سياسة ضريبية ذات كفاءة وفاعلية مما يعكس اختلالاً هيكليا في النظام المالي ، كما أن الظروف الاقتصادية والاضطرابات السياسية التي تمرت بها البلاد منذ عام 2011 وحتى عام 2023 كان لها أثر واضح على المتغيرات الاقتصادية الكلية والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على حصيلة الضرائب.

مشكلة الدراسة :

تعاني المالية العامة في ليبيا من ضعف مساهمة الضرائب في الإيرادات، نتيجة اعتمادها شبه الكامل على الموارد النفطية، فقد أثر ذلك علي أداء النظام الضريبي في ليبيا وانعكس علي حصيلة الضرائب مما أدي الي انخفاض حصيلتها كنسبة من حجم الإيرادات العامة للدولة وذلك بسبب عدم فاعلية وكفاءة السياسة الضريبية في ليبيا، الأمر الذي تسبب في سوء استغلال الطاقة الضريبية والتي يمكن من خلالها الحصول علي أكبر قدر من الأموال اللازمة في تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وقد بلغ متوسط معدل العبء الضريبي 4% وهو يعد معدل متدني وهذا دليل علي ضعف النظام الضريبي في ليبيا وانعدام فعاليته (عطيه ودلعاب، 2023) ، وبسبب الأزمات السياسية التي مرت بها البلاد والتي تفاقمت منذ عام 2011 فقد انعكست سلبا علي أداء الاقتصاد الليبي وأثرت في كافة المتغيرات الاقتصادية الكلية الأمر الذي أدي الي انخفاض معدل العبء الضريبي ، وعليه في ظل الأزمات التي مرت بها ليبيا فإن مشكلة الدراسة تتمثل في الاتي :

- ما هو أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، الإنفاق الحكومي، الإيرادات النفطية على العبء الضريبي في ليبيا؟

فرضية الدراسة :

لا توجد علاقة توازنية طويلة أو قصيرة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي ،التضخم ،الإنفاق الحكومي ، الإيرادات النفطية والعبء الضريبي في ليبيا خلال الفترة 1990-2023 .

هدف وأهمية الدراسة :

تهدف ه الدراسة الي تحليل طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية المختارة والعبء الضريبي في ليبيا خلال فترة الدراسة ، بالإضافة الي تحديد طبيعة التأثير بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل ، أما أهمية الدراسة فتكمن في سد الفجوة العلمية نظرا لمحدودية الدراسات التي تناولت التعرف علي اثر المتغيرات الاقتصادية علي العبء الضريبي في ليبيا سواء من حيث المتغيرات المختارة أو الفترة الزمنية أو من حيث المنهجية وذلك بحسب علم الباحثتان، وذلك من خلال تقديم نموذج قياسي يعتمد علي تحليل العلاقات بين المتغيرات في الآجلين القصير والطويل بالإضافة الي تقديم مقترحات في مجال السياسة المالية تساعد صناع القرار اتخاذ قرارات تسهم في تحسين فعالية السياسة الضريبية في التكيف مع المتغيرات الاقتصادية وذلك من خلال توضيح مدي تأثر العبء الضريبي بالمجموعة المختارة من المتغيرات الاقتصادية الكلية وتحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات.

حدود الدراسة :

- الحدود الزمانية والمكانية: تتحدد الحدود الزمانية للدراسة في الفترة الممتدة ما بين (1990-2023)، أما الحدود المكانية فتتمثل في الاقتصاد الليبي.

- الحدود الموضـــوعية : تتمثل في التعرف علي اثر المتغيرات الاقتصـــادية المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي ، الإيرادات النفطية ، التضخم ، الإنفاق الحكومي على العبء الضريبي.

منهجية الدراسة :

من اجل تحقيق أهداف الدراسـة تم الاعتماد على المنهج الوصـفي في بناء الإطار النظري للعبء الضـريبي ومتغيرات الدراسة ، والمنهج التحليلي القياسي الذي يتم من خلاله تحليل بيانات الدراسة وذلك بالاعتماد علي احدي النماذج الديناميكية وهي نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) وذلك باســـتخدام برنامج E-Views 10 . أما مصـادر البيانات فقد تمت الاسـتعانة بما ورد في الدوريات والمجلات المحكمة من اجل بناء الاطار النظري للدراسة واستقراء ما ورد من نتائج في الدراسات السابقة، كما تم الحصول علي بيانات الدراسة من خلال الاعتماد علي البيانات الصادرة من البنك الدولي والنشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي اعداد متفرقة .

الدراسات السابقة :

تشير الادبيات الاقتصادية الي مجموعة من الدراسة التي تناولت موضوع العبء الضريبي وبعض المتغيرات الاقتصادية من جوانب مختلفة ومن بين هذه الدراسات :

الدراسـة التي قام بها **الزواغي (2017)** والتي ركزت على قياس محددات الطاقة الضـريبية وانعكاسـها علي الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980-2010) وتوصلت الدراسة أن الطاقة الضريبية ترتفع مع زيادة الإيرادات النفطية ونسـبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وأنها تشـكل نسـبة ثابتة مقدارها 0.017% من الناتج المحلي الإجمالي. في حين هدفت الدراســـة التي قام **Egbunike et al (2018)** الي معرفة تأثير الإيرادات الضـريبية على النمو الاقتصـادي في غانا ونيجيريا وتوصـلت الدراسـة الي وجود تأثير إيجابي للإيرادات الضريبية على الناتج المحلي الإجمالي في غانا ونيجيريا وأوصت الدراسة الي اتخاذ التدابير الكافية لضمان الاستخدام الفعال للإيرادات الضريبية في التطوير والنمو .

أما **دراســـة لقريني (2019)** هدفت للتعرف على أثر العبء الضـــريبي على الأداء المالي للمؤســـســـات الاقتصـادية خلال الفترة 2012 الي 2016 وتوصـلت الدراسة الي وجود علاقة عكسية بين العبء الضـريبي ومردودية المؤسسة ، حيث أن العبء الضريبي يؤثر سلبا علي الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية .

في حين قامت الدراسة التي أجرها **السيد (2022)** بتحليل أثر العبء الضريبي والمزيج الضريبي علي معدل نمو الناتج الحقيقي في مصر ، وتوصلت الدراسة الي وجود اثر موجب ومعنوي للتغير في العبء الضريبي علي معدل النمو بينما جاء اثر المزيج الضريبي علي النمو محايد .

أما دراسة **عطية و دلعاب (2023)** حاولت تقييم وتقدير أداء النظام الضريبي في ليبيا خلال الفترة 1994-2019 وذلك بالاعتماد على بعض المؤشرات كالعبء الضريبي ، الطاقة الضريبية ، الجهد الضريبي ، وتوصلت الدراسة الي انخفاض جميع مؤشرات الأداء الضريبي وهذا دليل علي عدم كفاءة النظام الضريبي في ليبيا وعدم فاعلية سياسته .

وقد أوضحت الدراسة التي قام بها **عزيز وبليله (2024)** للتعرف علي أثر الإيرادات الضريبية على الناتج المحلي الإجمالي في السعودية خلال الفترة من 2018 الي 2022 وتوصلت الدراسة الي وجود علاقة طردية ذات أثر معنوي بين الإيرادات الضريبية والناتج المحلي الإجمالي، كما أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة والناتج المحلي الإجمالي، ووجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي، وأظهرت أيضا نتائج الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين التضخم وبين الناتج المحلي الإجمالي. وتوصلت الدراسة إلى نتيجةً مفادها أن السياسات الضريبية تلعب دوراً مهما استدامة النمو الاقتصادي وتعزيز الاستقرار الاقتصادي في السعودية .

وركزت دراسة **محمد (2024)** للتعرف على أثر التضخم علي الطاقة الضريبية في مصر ، وأوضحت الدراسة أن التضخم يعد من أحد محددات العبء الضريبي فارتفاع الأسعار تؤدي الي تراجع حجم الإيرادات الضريبية المحصلة فعليا مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي .

ومن خلال استعراض لمجموعة من الدراسات السابقة نجد أنها تباينت فيما بينها فيما يتعلق بالعبء الضريبي ، فبعضها تطرق لدراسة اثر العبء الضريبي علي النمو الاقتصادي ، وأخري تناولت اثر العبء الضريبي علي الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية والبعض الأخر ركز علي الإيرادات الضريبية وعلاقته بالنمو الاقتصادي ، في حين طرقت دراسة أخري لتقييم أداء النظام الضريبي من خلال مجموعة من المؤشرات الضريبية منها العبء الضريبي ، وقد أشارت دراسة أخري للتعرف علي اثر التضخم علي الطاقة الضريبية ، ومن هنا جاءت هذه الدراسة وذلك لسد الفجوة العلمية بينها وبين الدراسات السابقة واهم ما يميزها انها تخص الاقتصاد الليبي الذي يحظى بقلة الدراسات القياسية في هذا الجانب علي حد علم الباحثتان ، فقد جاءت هذه الدراسة للتعرف علي اثر مجموعة من متغيرات الاقتصادية الكلية علي العبء الضريبي في ليبيا

خلال الفترة 1990-2023 وذلك من خلال إجراء تحليل قياســـي بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL .

الجانب النظري للدراسة :

أولا : مفهوم العبء الضريبي :

1- من منظور الاقتصاد الجزئي: يعرف العبء الضريبي على مستوى المؤسسة بأنه مختلف الأثار التي تحدثها الاقتطاعات الضريبية والتي تؤثر على نشاط المؤسسة أي مدى قدرة المؤسسة على تحمل الضريبة (رزيق، بوعلام ، 2019) . كما يمكن أن يعرف على انه جميع الضرائب والرسوم التي تتحملها المؤسسة منذ نشأتها وطول حياتها وبصفة دورية.

2- من منظور الاقتصاد الكلى: على مستوى الاقتصاد الكلى يعرف العبء الضريبي على انه ذلك التأثير الذى تحدثه فرض الضرائب المختلفة، والذى يختلف تبعا لحجم الاقتطاعات من جهة، وصورة التركيب الفني للهيكل الضريبي من جهة أخرى (مراد ، 2003) .

وبالتالي يمكن الحصول على تعريف شامل للعبء الضريبي على انه: مدى قدرة المؤسسات الاقتصادية على تحمل الأعباء الناتجة عن جميع أنواع الضرائب والرسوم التي يتم فرضها من قبل النظام الجبائي للدولة، منذ نشأتها وخلال دورة حياتها، حيث تسعى المؤسسة باستمرار الى تجنب هذه الأعباء او تقليلها او تهرب منها.

ثانياً : مواجهة المؤسسة الأعباء الضريبية :

يعتبر العبء الضريبي عبئا ماليا على عاتق المؤسسات، لذلك تسعى المؤسسة دائما الى مواجهة، او تجنب او مقاومة هذا العبء قصـــد أزالته أو التخفيف من حدته، وذلك من خلال أســاليب قانونية وغير قانونية، و لكي تستطيع المؤسسة مواجهة هذا العبء يجب عليها اختيار المزيج المناسب لها من بين العناصر التالية:

1. التكيف مع العبء الضــريبي: نقصــد هنا بالتكيف مع العبء الضــريبي تلك التعديلات والإجراءات التي تتخذها المؤسسة بهدف التعامل مع الأعباء الضريبية المفروضة عليها، حتى تستطيع من خلالها الى تخفيض هذا العبء أو تجنبه.

وتختلف هذه الإجراءات حسب طبيعة نشاط المؤسسة وحجم دخلها، وتتمثل هذه الإجراءات في مجموعة من التصرفات من أبرزها:

- تقليل حجم النشاط الإنتاجي الذي يخضع لمعدلات ضريبية مرتفعة.
- توجيه رؤوس الأموال نحو الأنشطة الأقل عبئا ضريبيا، لان الضرائب تقلل من الأرباح وبالتالي ضعف الحافز على الاستثمار.

– تقليص حجم الاستهلاكات التي تخضع الى معدلات ضريبية مرتفعة.

2. نقل العبء الضريبي :يقصد بعملية نقل العبء الضريبي ، مدى قدرة المؤسسة التي فرضت عليها الضريبة (الممول القانوني) نقل عبئها الى شخص اخر والذى يعرف (الممول الفعلي) وهذه العملية والتي يتم بموجبها نقل الضريبة من الممول القانوني الى الممول الفعلي تسمى بعملية تقل العبء الضريبي ، وعلى الرغم من أن الممول القانوني هو الذى يقوم بدفع الضريبة أو توريد الضريبة الى خزانة الدولة ، إلا انه يستطيع أن ينقلها الى شخص أخر تستقر عنده الضريبة غالبا ما يكون المستهلك النهائي للسلعة (الممول الفعلي) وفى بعض الأحيان لا يستطيع الممول القانوني نقل العبء الضريبي وفى مثل هذه الحالة يصبح الممول القانوني هو نفسه الممول الفعلي ،وفى حالة أخرى يمكن للمول القانوني أن ينقل عبء الضريبي بالكامل الى الممول الفعلي ، أما الحالة الأكثر شيوعا ، فأن الممول القانوني يستطيع أن ينقل جزء (اكبر او اقل) من العبء الضريبي الى الممول الفعلي . إذن يتضح مما سبق أن عملية نقل العبء الضريبي تتم بعد ان يكون الممول القانوني قد دفع قيمة الضريبة الى خزانة الدولة ن ثم بعد ذلك يقوم بنقلها الى شخص اخر ، وهو في هذه الحالة لم يرتكب مخالفة قانونية ، حيث دفع قيمة الضريبة الى خزانة الدولة وتصرف تصرفا قانونيا .

3. التهرب الضريبي: والمقصود هنا محاولة المؤسسات او الأفراد تخفيض المبالغ المستحقة عليهم من الضرائب او تجنب دفعها، بطرق غير قانونية من خلال إخفاء الدخل الحقيقي للمؤسسة او تقديم معلومات وبيانات غير صحيحة للسلطات الضريبية، فتمتنع عن دفع الضريبة بعد ان فرضت عليها، وهذا الامر يعرض الممول القانوني الى العقوبات.

ثالثا: كيفية قياس العبء الضريبي :

يقاس العبء الضريبي بعدة طرق اقتصادية ومالية، وتختلف بحسب الغرض من القياس (كلى – جزئي) ونوع التحليل (اقتصادي – اجتماعي – مالي) ومن بين هذه الطرق:

- نسبة الإيرادات الضريبية الى الناتج المحلى الإجمالي (GDP) وهو المؤشر الأكثر استخداما ويعكس حجم الضرائب المفروضة مقارنة بحجم الاقتصاد.
- نسبة الضرائب الى الدخل القومي الصافي او المتاح.
- نسبة الضرائب الى إجمالي الإنفاق العام أو الإيرادات العامة.

رابعا : بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة عل العبء الضريبي :

- العبء الضريبي للدولة نسبة الى الناتج المحلى الإجمالي :

العبء الضـريبي للدولة كنسـبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالي هو نسـبة تحصـيل الضـرائب الى الناتج المحلى الإجمالي ، وهذه احدى الطرق التي توضـح مدى ارتفاع واتسـاع القاعدة الضـريبية لبعض الدول ، فمثلا الدنمارك لديها نسـبة عالية من الضـرائب الى الناتج المحلى الإجمالي (تصـل الى 48% وهى الأعلى في العالم) ودول أخرى مثل الهند لديها نسبة منخفضة ، بعض الدول تزيد نسبة الضرائب الى الناتج المحلى الإجمالي بنسـبة معينة لتغطية العجز في إيرادات ميزانية الدولة ، وعنما تنمو الإيرادات الضـريبية بنسـبة ابطأ من الناتج المحلى الإجمالي للدولة ، تنخفض نسـبة الضـرائب الى الناتج المحلى وغالبا ما تمثل الضرائب التي يدفعها الافراد والشركات غالبية الإيرادات الضريبية خاصة في الدول المتقدمة.

- النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي :

يتحدد حجم النفقات العامة في كل دولة تبعا لعدة عوامل منها مقدرة الدولة على الحصـول على الإيرادات، فمحدودية الإيرادات العامة تشكل قيدا صارما على حجم الانفاق العام، وبصرف النظر على الدول التي تعتمد على الإيرادات الريعية من الموارد الطبيعية، فأن اغلب الدول وخاصـة تلك التي يعتمد اقتصـادها على السوق فأن إيراداتها تكون عن طريق الضرائب.

- الإيرادات النفطية :

يرجع تدنى نسبة مساهمة الضرائب في تمويل النفقات العامة الى الاعتماد المتزايد على الإيرادات النفطية في تمويل الميزانية العامة للدولة، وبالتالي فأن العجز في الميزانية العامة وانخفاض الطاقة الضـريبية، تحتم على الاقتصاد زيادة الاعتماد على مصادر أخرى غير نفطية في تمويل الميزانية العامة (الزواغي ، 2017).

- التضخم :

التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوي العام للأسعار والذي يؤدي الي تأكل القوي الشرائية للأفراد ، ونجد انه في عدد من الأدبيات الاقتصادية فقد كانت العلاقة بين التضخم والعبء الضريبة علاقة سلبيه خاصة في الأنظمة الضـريبية غير المرنة والتي تكون غير قادرة علي التكيف مع ارتفاع الأسـعار الامر الذي يؤدي الي انخفاض القيمة الحقيقة للإيرادات الضريبية ، وقد أشار (Gupta,2007) انه في الدول النامية يؤثر ارتفاع التضخم الي تخفيض الإيرادات الضريبية وتقليل كفاءة النظام الضريبي ، اما (Tanzi,1992) فقد أشار الي اتساع الفجوة بين الاستحقاق والتحصيل الضريبي مع ارتفاع مستويات التضخم خاصة في الضرائب المباشرة .

الجانب القياسي والتحليلي للدراسة:

قبل البدء في إجراء الجانب القياسي لابد من عرض متغيرات الدراسة:

- **عرض متغيرات الدراسة :**

لتوضيح طبيعة العلاقة بين المتغيرات وتفسير أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية علي العبء الضريبي في ليبيا خلال الفترة (1990-2023) فقد تم الاعتماد علي نموذج مكون من المتغير التابع المتمثل في العبء الضريبي والمتغير المستقل متمثل في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي ، الإيرادات النفطية ، الإنفاق الحكومي ، التضخم.

وعليه تم صياغة متغيرات الدراسة بالشكل الرياضي التالي :

$$TB = \alpha + \beta 1\ OIL\ RE + \beta 2\ INF + \beta 3\ Gs + \beta 4\ GDP + \varepsilon t$$

حيث TB: تمثل العبء الضريبي ، GDP : الناتج المحلي الإجمالي ، INF: معدل التضخم، OIL RE : الإيرادات النفطية ، Gs: الإنفاق الحكومي ، α :تمثل الحد الثابت b1 ,b2 , b3 , b4: تمثل معلمات النموذج ، εt : حد الخطأ .

و من اجل التحليل القياسي لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية علي العبء الضريبي لابد من اجراء الاتي :

- **اختبار استقراريه المتغيرات :**

أولا لابد من التعرف علي خصائص السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وباستخدام برنامج E-Views10 تم رسم السلاسل الزمنية للمتغيرات بيانيا للتأكد من سكون البيانات ، ومن الشكل يتضح أن متغيرات الدراسة غير مستقرة لأنها تعاني من تجاه عام .

الشكل (1) يوضح منحنيات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

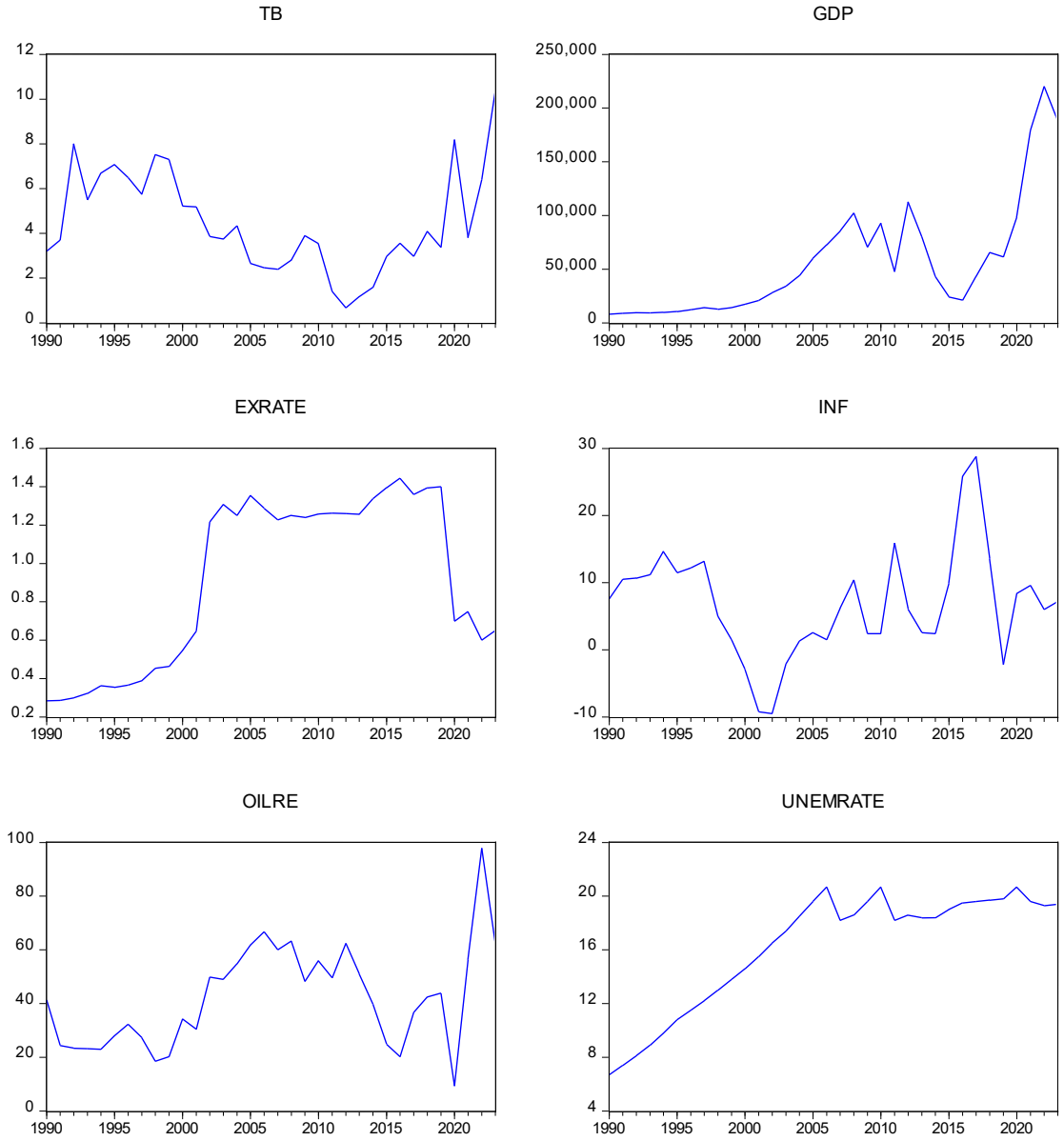

المصدر : من مخرجات E-Views10

وللكشف عن استقراريه السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة سيتم استخدام أكثر الاختبارات شيوعا لجذر الوحدة وهو اختبار اختباري ديكي فولر المعدل Augmented Dickey-Fuller test وسيتم صياغة الفرض الصفري والفرض البديل كما يلي:

$$H_0: \rho = 1 \qquad \lambda = 0$$

حيث فرض العدم Null hypothesis يعني وجود مشكلة جذر الوحدة، أي السلسلة الزمنية غير ساكنة. أما الفرض البديل Alternative hypothesis يعني أن السلسلة الزمنية ساكنة.

$$\lambda < 0 H_1 : \rho < 1$$

فإذا كانت القيمة الاحتمالية أكبر من (0.05) هذا يعني أن السلسلة الزمنية غير مستقرة ، اما إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من (0.05) يعني أن السلسلة الزمنية مستقرة.

وبعد اجراء جذر الوحدة لاختبار ديكي فولر المعدل (ADF) أظهرت النتائج عدم استقراريه السلسلة في المستوي في الحالات الثلاثة (مع الحد الثابت – مع الحد الثابت والمتجه الزمني – بدون الحد الثابت والمتجه الزمني) أي انها تحتوي علي جذر الوحدة وعليه اننا نقبل الفرضية الصفرية التي تنص بعدم استقراريه السلسلة ، وبعد اخذ الفرق الأول للسلسلة الزمنية في الحالات الثلاثة (مع الحد الثابت – مع الحد الثابت والمتجه الزمني – بدون الحد الثابت والمتجه الزمني) نجد ان السلسلة استقرت أي انها لا تحتوي علي جذر الوحدة وعليه نقبل الفرضية البديلة وان السلسلة متكاملة من الرتبة I(1) .

الجدول (1) يوضح نتائج اختبار جذر الوحدة بعد اخذ الفرق الأول

المتغيرات	الاختبار	الصيغة	القيمة الجدولية عند 5%	القيمة الاحتمالية	القرار
TB	ديكي فولر (ADF)	الحد الثابت	-3.610560	0.0115	مستقرة
		الحد الثابت ومتجه الزمن	-3.523734	0.0448	
		بدون الحد الثابت ومتجه الزمن	-3.688153	0.0006	
OILRE	ديكي فولر (ADF)	الحد الثابت	-6.121924	0.0000	مستقرة
		الحد الثابت ومتجه الزمن	-6.002660	0.0001	

		بدون الحد الثابت ومتجه الزمن	-6.142962	0.0000	
GDP	ديكي فولر (ADF)	الحد الثابت	-5.147533	0.0002	مستقرة
		الحد الثابت ومتجه الزمن	-5.003114	0.0017	
		بدون الحد الثابت ومتجه الزمن	-3.688153	0.0000	
INF	ديكي فولر (ADF)	الحد الثابت	-5.439499	0.0000	مستقرة
		الحد الثابت ومتجه الزمن	-5.259766	0.0009	
		بدون الحد الثابت ومتجه الزمن	-3.688153	0.0000	
GS	ديكي فولر (ADF)	الحد الثابت	-4.620155	0.0008	مستقرة
		الحد الثابت ومتجه الزمن	-5.115747	0.0012	
		بدون الحد الثابت ومتجه الزمن	-4.417525	0.0001	

المصدر : من إعداد الباحثتين بالاعتماد علي مخرجات E-Views10 ، تجميع البيانات أعداد متفرقة من النشرة الاقتصادية ، مصرف ليبيا المركزي .

تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) :

بعد إجراء اختبار جذر الوحدة والتأكد من استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات عند الفرق الأول، سنقوم الآن بتطبيق منهجية ARDL لان هذه المنهجية تعد الأنسب في حالة تقدير التكامل المشترك في العينات الصغيرة، وهي تتناسب مع حجم العينة المستخدمة في الدراسة والتي تتألف من33مشاهدة.

الجدول (2) يوضح نتائج تقدير نموذج (ARDL) للمؤشرات الإحصائية

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.2909	1.142348	0.212704	0.242982	TB(-1)
0.0211	2.961514	0.239693	0.709853	TB(-2)
0.6844	0.423878	0.208953	0.088571	TB(-3)
0.0451	-2.434807	0.170893	-0.416091	TB(-4)
0.0032	-4.381472	0.026537	-0.116270	OILRE
0.4349	-0.828179	0.037518	-0.031072	OILRE(-1)
0.2797	1.171644	0.050150	0.058758	OILRE(-2)
0.4792	0.747322	0.037773	0.028228	OILRE(-3)
0.0110	-3.428698	0.035603	-0.122073	OILRE(-4)
0.0942	1.935028	0.031930	0.061785	INF

0.3874	-0.921606	0.042978	-0.039609	INF(-1)
0.0211	2.959033	0.045821	0.135585	INF(-2)
0.0022	-4.708113	0.045106	-0.212365	INF(-3)
0.2643	-1.213429	0.054122	-0.065674	GS
0.8220	0.233593	0.066148	0.015452	GS(-1)
0.7940	-0.271253	0.068810	-0.018665	GS(-2)
0.0238	2.876499	0.067467	0.194070	GS(-3)
0.0791	-2.053412	0.064324	-0.132084	GS(-4)
0.2534	1.244410	1.34E-05	1.67E-05	GDP
0.4741	0.756313	1.63E-05	1.23E-05	GDP(-1)
0.0200	2.998832	1.61E-05	4.84E-05	GDP(-2)
0.0506	-2.357138	1.44E-05	-3.40E-05	GDP(-3)
0.2625	1.218627	6.210172	7.567885	C

4.387333	Mean dependent var	0.981286	R-squared
2.312316	S.D. dependent var	0.922469	Adjusted R-squared
2.035341	Akaike info criterion	0.643849	S.E. of regression
3.109592	Schwarz criterion	2.901790	Sum squared resid
2.379003	Hannan-Quinn criter.	-7.530113	Log likelihood
2.981275	Durbin-Watson stat	16.68389	F-statistic
		0.000424	Prob(F-statistic)

المصدر : من مخرجات E-Views10

يلاحظ من الجدول أعلاه أن القدرة التفسيرية لمعامل التحديد ($R^2 = 0.981286$) وبلغت قيمة Adjusted R-squared (0.922469) أي أن المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر والمتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي ، الإيرادات النفطية ، التضخم ، الإنفاق الحكومي تفسر 98% من التغيرات في المتغير التابع (العبء الضريبي) ، والباقي 2% يدخل ضمن هامش الخطأ، أي أن النموذج له قدرة تفسيرية قوية والذي يبين اثر المتغيرات المستقلة في تحديد وتفسير المتغيرات الحاصلة في العبء الضريبي، كذلك يتضح أن النموذج معنوي حيث بلغت قيمة F المحسوبة (16.68389) والقيمة الاحتمالية (Prob=0.000424) ، كما بينت نتائج الجدول أن قيمة Durbin-Watson بلغت (2.981275) وهي تحقق (4 › DW › 2) وكذلك قيمة اختبار " دربين واتسون" اكبر من قيمة R^2 وهذا يدل علي ان النموذج لا يعاني من الارتباط الذاتي بين البواقي. كذلك من خلال منهجية **(ARDL)** تم تحديد عدد فترات الإبطاء المثلي وهي (4,4,3,4,3) وذلك حسب معيار Akaike info criterion والشكل التالي يوضح عدد فترات الإبطاء المثلي للنموذج .

الشكل (2) يوضح عدد فترات الإبطاء المثلي للنموذج

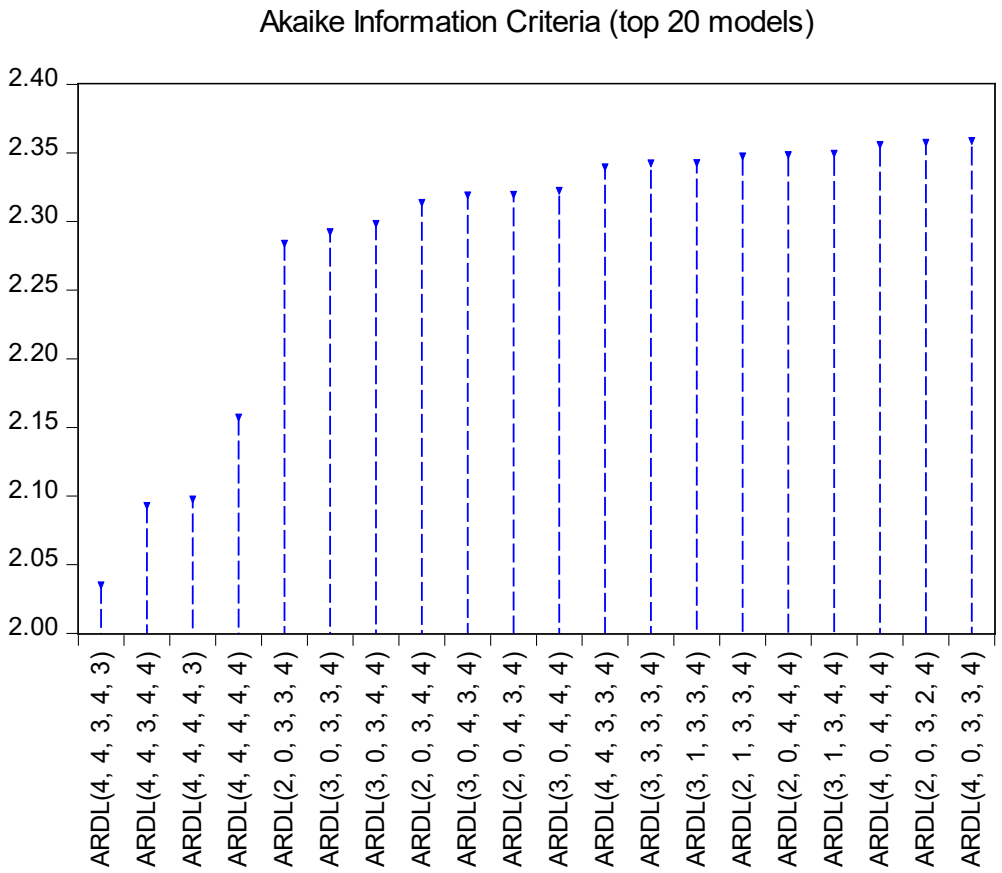

المصدر : من مخرجات E-Views10

نتائج اختبار الحدود(Bounds test) :

جدول (3) يوضح نتائج اختبار الحدود(Bounds test)

I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
	Asymptotic: n=1000			
3.09	2.2	10%	5.366552	F-statistic
3.49	2.56	5%	4	K
3.87	2.88	2.5%		
4.37	3.29	1%		

المصدر : من مخرجات E-Views10

يتضـــح من الجدول أعلاه أن قيمة F المحســـوبة والبالغة (5.366552) وهي اعلي من أي قيمة جدولية عند مختلف الاحتمالات (1%، 2.5% ، 5% ، 10%) ، وعلية ســـيتم رفض فريضـــة العدم القائلة بعدم وجود

علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وقبول الفرضية البديلة التي تنص علي وجود تكامل مشترك أي علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المستقلة الي المتغير التابع.

نتائج اختبارات صلاحية النموذج :

من اجل اختبار صلاحية النموذج المقدر وخلوه من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي سيتم فحصه من خلال الاختبارات التشخيصية التالية :

1- اختبار Jarque Bera Test يتبين من الشكل (3) أن قيمة الاحتمالية ل Jarque Bera بلغت (0.92) وهي اكبر من (0.05) وهذا يدل على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وانه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي بين البواقي.

الشكل (3) يوضح نتائج التوزيع الطبيعي للبواقي

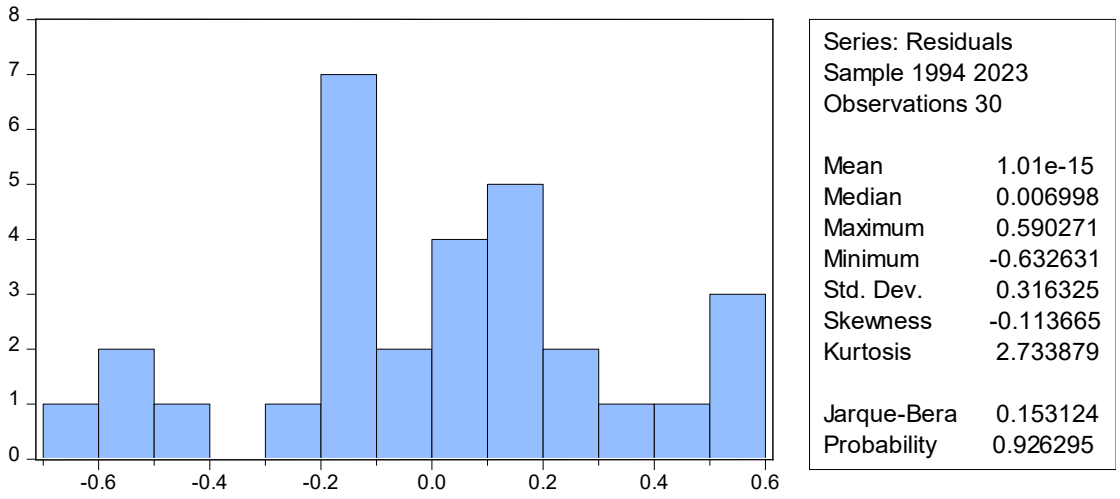

المصدر : من مخرجات E-Views10

2- من الاختبارات التشخيصية للتأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي بين البواقي هو Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test ، وقد أظهرت نتيجة الاختبار ان القيمة الاحتمالية LM test قد بلغت (0.14) وهي اكبر من (0.05) كما هي موضحة في الجدول التالي وهذا يعني أن بواقي النموذج لا تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي بين البواقي .

جدول (3-4) نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

0.1460	Prob. F(2,5)	2.898096	F-statistic
0.0003	Prob. Chi-Square(2)	16.10621	Obs*R-squared

المصدر : من مخرجات E-Views10

3 – فحص اختبار عدم تجانس التباين من خلال إجراء اختبار **Heteroskedasticity Test: ARCH** وأظهرت نتيجة الاختبار ان القيمة الاحتمالية لاختبار F وChi-Square غير معنوية عند مستوي 5%، مما يدل علي خلو النموذج المقدر من مشكلة عدم تجانس التباين بين الأخطاء ، لان المؤشرات الإحصائية كانت غير معنوية .

جدول (5) يوضح نتائج اختبار عدم تجانس التباين بين البواقي

0.5983	Prob. F(22,7)	0.915532	F-statistic
0.4443	Prob. Chi-Square(22)	22.26283	Obs*R-squared
1.0000	Prob. Chi-Square(22)	1.050807	Scaled explained SS

المصدر : من مخرجات E-Views10

نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج :

تم إجراء اختبار المجموع التراكمي للبواقي (Cusum) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (Cusum Squares) للتحقق من خلو البيانات من أي تغيرات هيكلية عبر الزمن ، ومن خلال الشكل (4) أظهرت نتائج الاختبارات أن المجموع التراكمي للبواقي و المجموع التراكمي لمربعات البواقي تقع داخل الثقة عند مستوي معنوية 5% وهل يدل على أن متغيرات النموذج مستقرة ومنسجمة في الآجلين القصير والطويل .

الشكل (4) يوضح المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي

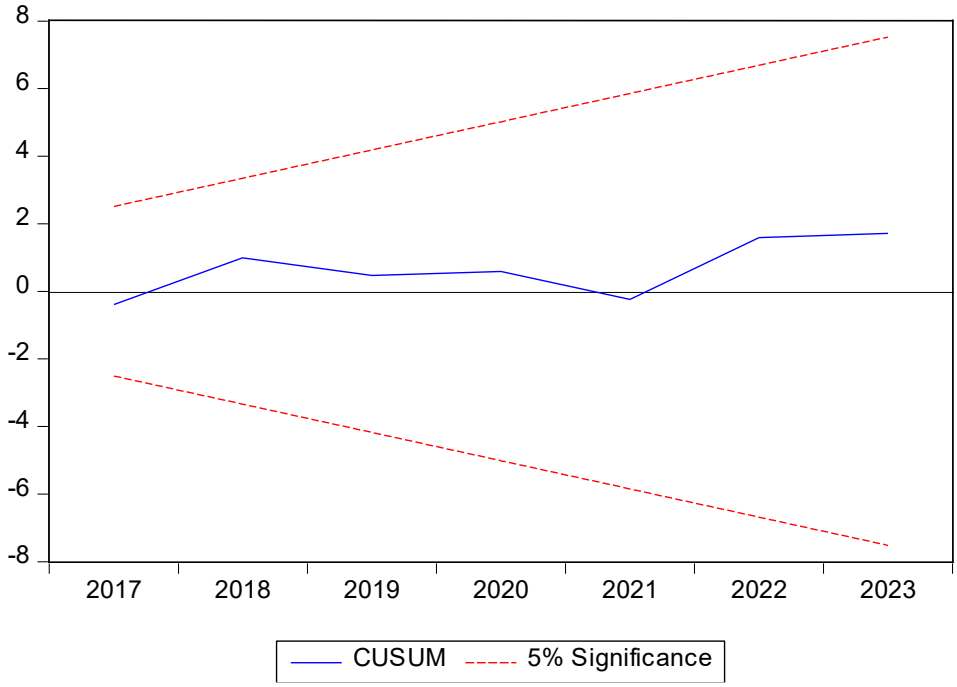

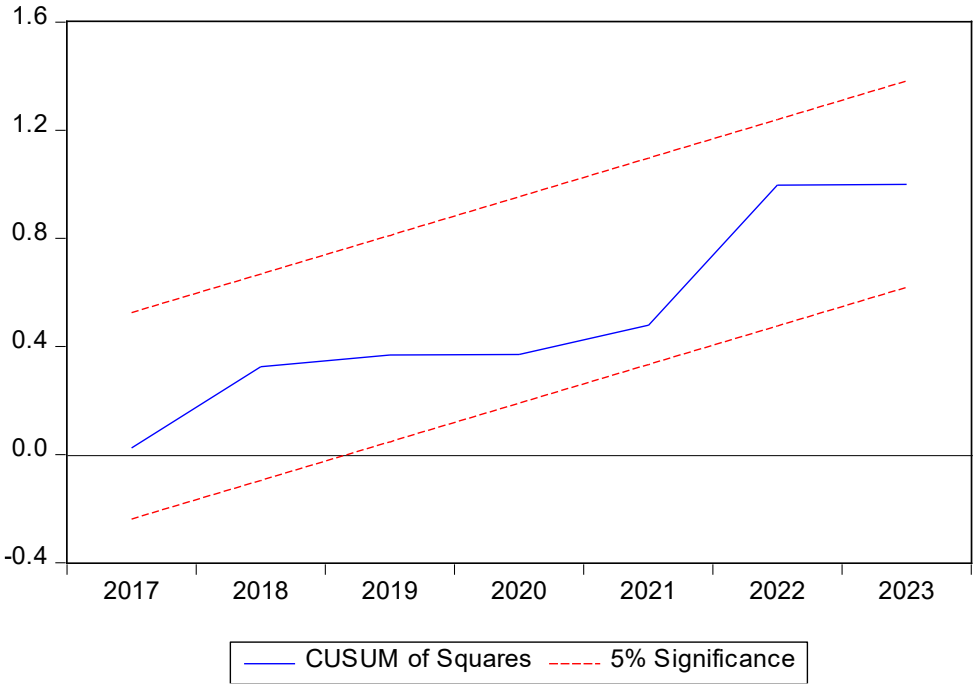

المصدر : من مخرجات برنامج E-Views10

نتائج اختبار Ramsey Reset Test للتوصيف الرياضي للنموذج:

من اجل التحقق من مدي ملائمة الشكل الدالي المستخدم في النموذج فقد تمت الاستعانة باختبار Ramsey Reset وقد أظهرت نتائج الاختبار ان قيمة F-statistic (1.51) ، t-statistic (1.23) وباحتمالية قدرها (0.23) وهي غير معنوية عند مستوي دلالة 5% ، عليه فإن النموذج المقدر لا يعاني من سوء التوصيف الرياضي عليه نقبل الفرضية الصفرية التي تنص بأن النموذج لا يعاني من مشكلة في الصياغة (سوء التوصيف الرياضي) ، وان الشكل ملائم لتمثيل العلاقة محل الدراسة مما يعزز النتائج المستخلصة .

جدول (6) نتائج اختبار Ramsey Reset لتوصيف النموذج

	Value	Df	Probability
t-statistic	1.231641	11	0.2384
F-statistic	1.516939	(1, 11)	0.2384

نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل والقصير ومعلمة تصحيح الخطأ :

سيتم في هذا الجانب توضيح نتائج العلاقة في الأجل الطويل وتفسير معلمة تصحيح الخطأ .

الجدول (7) يوضح نتائج نموذج تصحيح الخطأ

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TB(-1))	-0.382333	0.120287	-3.178500	0.0155
D(TB(-2))	0.327520	0.129168	2.535606	0.0389
D(TB(-3))	0.416091	0.119101	3.493592	0.0101
D(OILRE)	-0.116270	0.013332	-8.721065	0.0001
D(OILRE(-1))	0.035087	0.019548	1.794951	0.1157
D(OILRE(-2))	0.093845	0.025957	3.615387	0.0086
D(OILRE(-3))	0.122073	0.023834	5.121876	0.0014
D(INF)	0.061785	0.018435	3.351561	0.0122
D(INF(-1))	0.076780	0.022185	3.460982	0.0105
D(INF(-2))	0.212365	0.028551	7.438208	0.0001
D(GS)	-0.065674	0.027328	-2.403158	0.0472
D(GS(-1))	-0.043321	0.035000	-1.237750	0.2557
D(GS(-2))	-0.061986	0.032740	-1.893263	0.1002
D(GS(-3))	0.132084	0.032290	4.090598	0.0046
D(GDP)	1.67E-05	6.74E-06	2.474946	0.0425
D(GDP(-1))	-1.44E-05	9.12E-06	-1.584496	0.1571
D(GDP(-2))	3.40E-05	8.56E-06	3.967575	0.0054
CointEq(-1)*	-0.374685	0.050432	-7.429591	0.0001

المصدر : من مخرجات E-Views10

يتضـــح من نتائج الجدول الســـابق يتضـــح أن معامل تصـــحيح الخطأ *(-1)CointEq والذي يكشـــف عن الاختلالات الحاصلة في الأجل القصير باتجاه إعادة التوازن في الأجل الطويل وعليه سوف يتم رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة تكامل مشـــترك المتغيرات الاقتصـــادية الكلية والمتمثلة في (الناتج المحلي الإجمالي والتضخم والايرادات النفطية والإنفاق الحكومي) وبين العبء الضريبي وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المســـتقل وهذا ما أوضـــحته نتيجة معامل تصـحيح الخطأ ECT أو سـرعة التكيف حيث بلغت (0.37−) وهي معنوية وسـالبة عند مسـتوي 5% حيث تحقق الشـرط الضـروري والكافي، حيث يوضـح معامل تصـحيح الخطأ الفترة الزمنية التي يحتاجها المتغير التابع لكي يتحقق لـه التوازن مع المتغيرات المســـتقلة في الأجل الطويل ، ويلاحظ من الجدول أي أن الانحرافات في الأجل القصـير تصـحح بمقدار 0.37 اتجاه القيمة التوازنية طويلة الاجل خلال السـنة نفسـها أي انه عندما ينحرف العبء الضـريبي خلال المدي القصـير في الفترة (t−1) عن قيمته التوازنية فإن سـرعة التكيف نحو التوازن علي المدي الطويل تستغرق حوالي سنتين و7 اشهر للرجوع الي قيمته التوازنية .

الجدول (8) يوضح نتائج تقدير المعلمات في الأجل الطويل

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0851	-2.003782	0.242984	-0.486887	OILRE
0.3050	-1.106754	0.131677	-0.145734	INF
0.9556	-0.057735	0.319006	-0.018418	GS
0.2193	1.349163	8.60E-05	0.000116	GDP
0.1705	1.527307	13.22457	20.19797	C
EC = TB - (-0.4869*OILRE -0.1457*INF -0.0184*GS + 0.0001*GDP + 20.1980)				

المصدر : من مخرجات E−Views10

تشـــير نتائج النموذج إن الإيرادات النفطية OILRE ذات تأثير ســـلبي علي العبء الضـــريبي حيث جاءت معلمة الإيرادات النفطية في الأجل الطويل ذات إشـــارة ســـالبة مع احتمالية اكبر من 5% أي غير معنوية ، وهذا يعني زيادة الإيرادات النفطية يقلل من الاعتماد علي الضـرائب وهذا يخفض من العبء الضـريبي ، أي أن العلاقة بينهما علاقة عكسية وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية وخاصة فيما يتعلق باقتصادات الدول الريعية مثل ليبيا .

في حين جاءت معلمة التضخم INF ذات إشارة سالبة وغير معنوية لأنها ذات احتمالية أكبر من 5% وهذا ما يشير الي أن العلاقة بين التضخم والعبء الضريبي ضعيفة أي انه لا يوجد تأثير واضح للتضخم علي العبء الضريبي ، حيث انه وفق النظرية الاقتصادية ارتفاع التضخم يؤدي الي زيادة العبء الضريبي ولكن غالبا ما يؤدي الي تآكل الإيرادات الحقيقة خاصة في الدول ذات أنظمة الجباية الضعيفة ، والنتيجة التي تم التوصل اليها تتفق مع اقتصادات الدول الريعية مثل ليبيا والتي تعتمد علي الإيرادات النفطية وليس علي الضرائب في التمويل .

أما بخصوص الناتج المحلي الإجمالي GDP فإنه وفق النظرية الاقتصادية فإن الإيرادات الضريبية تزداد مع زيادة الناتج المحلي الإجمالي وفي الاقتصاد الليبي نجد أن الناتج المحلي الإجمالي لا يفسر التغيرات في العبء الضريبي لان العلاقة بين النمو الاقتصادي والعبء الضريبي ضعيفة ، لان الضرائب ترتبط بالإيرادات النفطية ولا ترتبط بالنشاط الإنتاجي الحقيقي وهذا ما أظهرته نتائج النموذج حيث ظهرت إشارة معلمة الناتج المحلي الإجمالي موجبه ولكن غير معنوية عند مستوي 5% حيث زيادة الناتج المحلي الإجمالي تزيد من العبء الضريبي ولكن الارتباط ضعيف .

أما الإنفاق الحكومي GS فقد جاءت إشارة معلمته وفق النموذج سالبة وغير معنوي أي أن تأثيره سلبي على العبء الضريبي ، حيث وفق النظرية الاقتصادية فإن زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي الي الضرائب ومن ثم زيادة العبء الضريبي ، أما في الاقتصادات الريعية مثل ليبيا فإن الإنفاق يمول عن طريق الإيرادات النفطية دون الاعتماد علي الضرائب ، مما يجعل العلاقة ضعيفة ، حيث لا تستخدم الضرائب كمصدر رئيسي للتمويل .

وبناء علي ما سبق فإن المتغيرات الاقتصادية المتمثلة في التضخم والناتج المحلي الإجمالي ، الانفاق الحكومي لم تظهر أي تأثيرات معنوية علي العبء الضريبي مما يشير الي ان العلاقة بينها وبين العبء الضريبي ضعيفة وغير مستقرة خلال فترة الدراسة .

النتائج :

أجريت هذه الدراسة لمعرفة اثر المتغيرات الاقتصادية الكلية علي العبء الضريبي في ليبيا خلال الفترة (1990-2023) وقد تمثلت المتغيرات المستقلة في التضخم ، الإيرادات النفطية ، الإنفاق الحكومي، الناتج المحلي الإجمالي ، أما المتغير التابع فقد تمثل في العبء الضريبي وتم اختبار هذه العلاقة باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) وذلك لان هذا النموذج مناسب جدا لحجم العينة البالغ

33 مشاهدة وقد تم اختبار التكامل المشترك وقدير العلاقة التوازنية القصيرة وطويلة الأجل من خلال برنامج E-Views12 ، وقم تم التوصل الي مجموعة من النتائج وتقديم مجموعة من التوصيات:

- من خلال إجراء اختبار استقراريه السلاسل الزمنية تبين أن المتغيرات غير مستقرة في المستوي وبعد اخذ الفرق الأول للسلاسل الأصلية تبين أنها مستقرة عند مستوي 5% أي أنها متكاملة من الدرجة الأولي (1) I سواء بقاطع فقط أو قاطع واتجاه عام أو كليهما .
- النموذج له قدرة تفسيرية قوية والذي يبين أثر المتغيرات المستقلة في تحديد وتفسير المتغيرات الحاصلة في العبء الضريبي حيث بلغت القدرة التفسيرية لمعامل التحديد ($R^2 = 0.981286$) أي ان المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تفسر 98% من التغيرات في المتغير التابع ، والباقي 2% يدخل ضمن هامش الخطأ.
- يتضح من النتائج ان النموذج معنوي حيث بلغت قيمة F المحسوبة (16.68389) والقيمة الاحتمالية (Prob=0.000424) .
- النموذج لا يعاني من الارتباط الذاتي بين البواقي وهذا ما أظهرته قيمة Durbin-Watson حيث بلغت (2.981275) وهي تحقق (4 ‹ DW ‹ 2) وكذلك قيمة اختبار " دربين واتسون" اكبر من قيمة R^2 .
- حسب معيار Akaike info criterion تم تحديد عدد فترات الابطاء المثلي وهي (4,4,3,4,3) .
- من خلال إجراء اختبار التكامل المشترك طبقاً لمنهجية ARDL للمتغيرات تبين وجود تكامل مشترك بينهما (علاقة توازنية) علي المدي البعيد وذلك حسب اختبار Bound Test ، كما أن هناك علاقات توازنية قصيرة المدي وذلك من خلال معلمات المتغيرات المستقلة .
- كما أظهرت نتائج اختبار صلاحية النموذج المقدر وخلوه من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي ، انه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي بين البواقي وذلك حسب نتائج اختبار Jarque Bera Test ، Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test ،وعند إجراء اختبار عدم تجانس التباين من خلال اختبار Heteroskedasticity Test: ARCH وأظهرت النتيجة خلو النموذج المقدر من مشكلة عدم تجانس التباين بين الأخطاء ، لان المؤشرات الإحصائية كانت غير معنوية ، كما أظهرت نتائج اختبار Ramsey Reset النموذج المقدر لا يعاني من سوء التوصيف الرياضي .

- وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقل وهذا ما أوضحته نتيجة معامل تصحيح الخطأ ECT أو سرعة التكيف حيث بلغت (0.37-) وهي معنوية وسالبة عند مستوي 5% حيث يوضح معامل تصحيح الخطأ الفترة الزمنية التي يحتاجها المتغير التابع لكي يتحقق له التوازن مع المتغيرات المستقلة في الأجل الطويل ، ونجد أن الانحرافات في الأجل القصير تصحح بمقدار 0.37 اتجاه القيمة التوازنية طويلة الأجل خلال السنة نفسها أي انه عندما ينحرف العبء الضريبي خلال المدي القصير في الفترة (t-1) عن قيمته التوازنية فإن سرعة التكيف نحو التوازن علي المدي الطويل تستغرق حوالي سنتين و7 اشهر للرجوع الي قيمته التوازنية.
- أظهرت النتائج أن الإيرادات النفطية OILRE ذات تأثير سلبي على العبء الضريبي، وهذا يعني زيادة الإيرادات النفطية يقلل من الاعتماد على الضرائب ، أي أن العلاقة بينهما علاقة عكسية وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية وخاصة فيما يتعلق باقتصادات الدول الريعية مثل ليبيا . أما العلاقة بين التضخم والعبء الضريبي ضعيفة أي انه لا يوجد تأثير واضح للتضخم علي العبء الضريبي ، ولتوضيح العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والعبء الضريبي ظهرت إشارة معلمة الناتج المحلي الإجمالي موجبه ولكن غير معنوية عند مستوي 5% حيث زيادة الناتج المحلي الإجمالي تزيد من العبء الضريبي ولكن الارتباط ضعيف ، أما الإنفاق الحكومي GS فإن تأثيره سلبي علي العبء الضريبي ، عليه فإن المتغيرات الاقتصادية المتمثلة في التضخم والناتج المحلي الإجمالي ، الإنفاق الحكومي لم تظهر أي تأثيرات معنوية علي العبء الضريبي مما يشير الي ان العلاقة بينها وبين العبء الضريبي ضعيفة وغير مستقرة خلال فترة الدراسة .

التوصيات : بناء على النتائج التي قدمتها الدراسة يمكن طرح مجموعة من التوصيات تتلاءم مع طبيعة الاقتصاد الليبي الريعي ومنها :

- تنويع مصادر الإيرادات العامة للدولة من خلال تبي سياسات اقتصادية تهدف الي تقليل الاعتماد علي الإيرادات النفطية في تمويل ميزانيها العامة والبحث عن مصادر أكثر استقرارا في تمويل نفقاتها العامة .
- تحسين النظام الضريبي من خلال تطوير التشريعات الضريبية بما يتلاءم مع بيئة الاقتصاد الليبي ، بالإضافة الي نشر الوعي الضريبي بين الأفراد والمؤسسات.
- تعزيز قدرة الإدارة الضريبية على التحصيل والرقابة بما يرفع من كفاءتها في التحصيل ويقلل من التهرب الضريبي ، والعمل على استحداث ضرائب جديدة من اجل توسيع القاعدة الضريبية .

- توجيه الإنفاق العام نحو مشاريع تنموية ذات عوائد اقتصادية واجتماعية .
- محاولة رفع العبء الضـــريبي مع مراعاة الظروف المعيشـــية لأفراد المجتمع ، وربط العبء الضـــريبي بمستوي الخدمات العامة المقدمة للأفراد وذلك لتفادي أي أثار سلبيه يمكن أن تحدث .

المراجع

المراجع العربية :

- السيد ، متولي عبدالقادر .(2022) . اثر العبء الضريبي والمزيج الضريبي علي النمو الاقتصادي (مدخل جديد لدراسة حالة في مصر) ، المجلة العربية للإدارة ، المجلد (4).
- الزواغي، نجمي مفتاح عامر، محددات الطاقة الضريبية وانعكاسها على الاقتصاد الليبي .(2017). مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد السابع .
- مراد، ناصر.(2003). فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص135.
- رزيق، كمال، بوعلام، دحمون. (2019). تقييم السياسة الجبائية في الجزائر ، الملتقى دولي حول السياسة الاقتصادية واقع وافاق ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والعلوم التسيير ، جامعة تلمسان ، ص8.
- رزق، محمود .(2018) . المالية العامة في الاقتصادات الريعية ، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 24.
- صندوق النقد الدولي . (2023) . تقرير مشاورات المادة الرابعة – ليبيا .تقرير رقم.21/150 . file:///C:/Users/essam/Downloads/null-002.2023.issue-201-ar.pdf.
- عزيز، عبد الرحمن محمد ، بليله، باسل ياسر .(2024) . أثر الإيرادات الضريبية على الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية دراسة قياسية (Q4 2022 – Q1 2018) ، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي ، العدد 58 ، ISSN: 2706-6495 .
- عطية ، علي منصور ، دلعاب ، ابوبكر .(2023). تحليل وقياس فعالية الأداء الضريبي في الاقتصاد الليبي ، مجلة دراسات الانسان والمجتمع ، العدد 21 ، المجلد 21.
- لقريني، زكريا .(2019). اثر العبء الضريبي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة للمؤسسات (صيدال – الروبية –المؤسسة الوطنية للحصى) للفترة 2012-2016، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة 8 ماي 1945 ، جزائر.
- محمد، عبدالحميد .(2024). اثر التضخم علي الطاقة الضريبية في مصر ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، العدد 60، المجلد 3 ، ص ص 50-81 .

المراجع الأجنبية :

- Egbunike,F.C, Emudainohwo,O.B ,& Gunardi,A.(2018). Tax Revenue and Economic growth: a study of Nigeria and Ghana, Jurnal ilmu Ekonomi, vol.7(2) : 213-220.
- Gupta,A.S.(2007). Determinants of Tax Revenue: A Cross-Country Analysis. IMF working paper wp\07\184.
- Tanzi,V. (1992). Inflation ,Lags in collection ,and the Real value of Tax Revenue. IMF Staff papers, vol.24(1), PP.154-167.